

وهو انما هو مقتول وقتل طوياما مع اهل الحرب او مع البيعة او مع
قبائل الغزاة بمعنى مضاف الى العدو وكان شهيد سواء كان المذبحة او بالتسبب
وكل من يقتل مع غير مضاف الى العدو لا يكون شهيدا لان الشهادة
لغيره ولا ولاية وان كان القتل مضافا الى العدو وميتة او ميتا وقال ابو
يعقوب انما اذا صار مقتولا من هذه القبائل الثلث كان شهيدا وان لم يكن قد مضافا
الى العدو لان الاصل في هذه القبائل شهيد العدو اذا اوطأ مشركا مسلمي يدايه
لا يغسل لان مقتول العدو وميتة ولو وطأه امة المشركين لانه لا يغسل فقد
لا يغسل لان مقتول العدو وميتة لان مقتول امة المشركين لانه لا يغسل فقد
كيفية شهادته ولا يكون له العاقبة التي اوصرت له اهل الجنة بظلمها او بدورها
لا يغسل بالاختلاف وان يغسل عندنا في حقيقتهما لان الله لا يفرق الافعال
غيره من اهل البيت الا ترى ان الزكاة في دار الاسلام يشك في بعض فلم يكن فصل
الموت دعوى لان هذه الافعال مضافة الى اهلها قلنا الا انه سقط اعتبار الاضافة
شتر على حقا لغيره ان يخرج من غير امة الدابة لان ركوبه طريق التبريد في الاصل
فلم يصرفها بالركوب والتحرز عن هذه الدابة غير ممكن فيجب ذلك على صاحب
او قبال الدابة في طريق المسلمين فيلحق بها مثل هذه الافعال لان الايقاف
في الطريق غير مباح في الاصل فيصير حائضا لان الايقاف في يولد منه مضره على قامة
الاربع فهو حان في اصل الركوب القتال مع المسلمين فما يولد منه يكون مضره عليه
سواء امكن التحرز عنه او لا وان كان ذابته المشركين منعتة من المشرك وليس
عليها احد الا في اوقات او قايدها وطئت مسلما في القتال فصل غسل عندنا في حقيقته
وتحريمها لانه لا يغسل غير مضاف الى العدو واصلا وعندنا لا يغسل الا في
صان يقتل في قتال اهل البيت وان عثر دابة رجل من المسلمين في القتال وميت
فقتل غسل عندنا في حقيقته رحمه الله خلافا لارادوا رحمهم الله بناء على انه قلنا
ولو نزل المشركون دواب المسلمين وميت دابة صاحبها او قتل لم يغسل بالاجماع

بما لا يخفى الا انه في العود وتثبيتها ولو اتت دواب المسلمين في ايام المشركين
وقررت من ذلك دابة من غير تفتيش المشركين وميت صاحبها
الذي بناه ولو اشرك المسلمون فوطئت ذابته مسلم مسلما وصاحبها غير المشركين
لولا او قايده غسل لان مقتول امة المسلم والخطا لا يوجب الذم فيكون
لا يؤثره سقط الغسل وكذلك لو رمى مسلم دابة المشركين بسهم فصار بسهم حيا
من المسلمين فقد غسل لان مقتول امة المسلم والخطا لا يوجب الذم فلا يؤثره
سقوط الغسل ولو لم يجاز المشركون المسلمين الاخذت في ما انا دار قلم نجد والبناء
من الوضوح فيه ففرق بعضهم في احوال حرق غنم عندنا في حقيقته وتقول ان الله ان قتلهم
غير مضاف الى العدو ولا اهلهم الذين اوقعوا انفسهم في النار في اربابهم كما لو امضوا
في ذلك لكن ما شربتهم بانفسهم بقطع سبل العدو ولو لم يلعنوه هم بالواجب حرق
في النار والنازلوا مواسم عن سور المدينة فلم يعرفهم الزمان وغيرهم اذ اوصوا في حقيقته
لم يغسل لان قتلهم مضاف الى العدو وما شربوا المشركين جفا في اربابهم المشركين
خند فاحولهم وجعلوا فيه فالوا وما تجاز المسلمين البلاحة لا يغسل في ذلك فلو لم يغسلوا
لان قتلهم كان مضافا لعدوهم حتى وضعوا قايدهم على ذلك الموضوع باختيارهم لا يغسل فاعلمهم
الى العدو والاعلى قول ابو يوسف رحمه الله ولو لم يوالا في سفينة المسلمين فاحرقت فعدى
لحرقها الى سفينة اخرى فاحرقوا فيها ولا يغسلون ولا يغسلون ولو ان المشركين
تحصلوا في مدينة فقصدها المسلمون سورتي في اهل ان مفرق موضع ومات غسل عند
الاحنية في حقيقته امة وعلا قول ابو يوسف رحمه الله لا يغسل وكذا لو اهل المسلمين بقوا
الحيا بطا نوقع عليهم من قسائمهم غسلوا قلنا لا يغسلون لانهم لم يوالوا المشركين
الحيا فطعن سقط على المسلمين لم يغسلوا واد اعار اهل الحرب على قريته من قري المسلمين
فتسلوا الرجال والنساء والصبيان لا يغسل النساء كما لا يغسل الرجال وانما
الصبيان فعندنا في حقيقته رحمه الله يغسلون وعندنا لا يغسلون هذا كله ما خوذ من التاخرانية
والمحيط البرهان في الحمد لله على التمام وعلى رسولنا افضل التلام وعلى العظام واصحابه الختام